

دور شبكة الامان المالي في تنمية الثقة في الجهاز المصرفي

بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية

أ.م.د. علي محمد المعموري

أ.م.د. حمزة فائق الزبيدي

الباحث خليل غالي جبر

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد

المقدمة:

تعد شبكة الامان المالي بكل اطرافها واحدة من اهم الوسائل التي يمكن من خلالها حماية الجهاز المصرفي من الانهيار وبالتالي حماية المتعاملين مع الجهاز المصرفي منهم المودعين حيث تعد رقابة البنك المركزي واحدة من الأدوات التي تعد بمثابة حائط صد لحماية أموال المودعين في حال تعرض المصرف لمخاطر الانهيار والافلاس وعجزه عن الالتزام بالوفاء بالتزاماته ، إضافة لرقابة البنك المركزي هناك عدة أدوات أخرى من شأنها حماية المودعين مثل شركة ضمان الودائع التي تلتزم بسداد أموال المودعين عند انهيار المصرف وينسب معينة من المبالغ المودعة وبشروط يتم الاتفاق عليها بين اطراف العقد وهم كلاً من المودعين والمصرف وشركة ضمان الودائع .

بناء على ما سبق قسمت البحث الى ثلاث مباحث يتناول المبحث الاول منهجية البحث والدراسات السابقة والمبحث الثاني يتضمن الجانب النظري اما المبحث الثالث يتضمن الجانب العملي والاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة:

تمهيد: يعد هذا المبحث الهوية التعريفية والمدخل الرئيس للبحث، إذ يتضمن المبحث الأول عرضاً توضيحياً وبياناً لمنهجية البحث من أجل تقديم فكرة عامة عن موضوع البحث وطبيعته ومضمونه، ابتداءً

بتحديد مشكلة البحث والتساؤلات التي تدور حولها، وأهدافه، وأهميته والفرضيات التي قام عليها، ومجتمع وعينة البحث، ومصادر المعلومات المعتمدة وأساليب جمعها، وحدود البحث والمنهج المعتمد وصولاً إلى الهيكلية، ويتضمن أيضاً في المبحث الثاني بعضاً من دراسات سابقة محلية وعربية وأجنبية المتاحة التي تتعلق بموضوع البحث .

أولاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث ان هناك بعض المصارف تعاني من عدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين اثناء الازمات المالية نتيجة ضعف الملائة المالية، كما ان المصارف تقوم احيانا بمنح قروض لا تستطيع استيفائها نتيجة خلل في منح الائتمان او نتيجة تراجع انشطة المقترض وضعف قدرته على السداد لأسباب اقتصادية عامة او خاصة، وهو ما ادى الى ضياع حقوق المودعين وظهور حالات التعثر المالي وافلاس المصارف ،وبالنظر الى التخوف الذي يسود اوساط المودعين مع كل ازمة مالية تضرب القطاع المصرفي نتيجة تخوفهم من ضياع ودائعهم الموجودة في المصارف لذلك لابد من بيان دور الرقابة المصرفية في حماية حقوق المودعين .

وبناءً على تم ذكره يمكن طرح التساؤلات الآتية :

١- هل تساهم شبكة الامان المالي في حماية حقوق المودعين.

٢- ما هو دور شركة ضمان الودائع والبنك المركزي في جذب المودعين .

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن اهمية الدراسة من اهمية الرقابة المصرفية وضرورة وجودها كحلقة اساسية لتعزيز الثقة بالجهاز المصري ولضمان حقوق المودعين لذلك فان هذا الموضوع يكسب اهمية خاصة من خلال الاتي:

١- العمل على تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي من خلال المساهمة في استقرار وتطوير سياسة جذب الودائع .

٢- محاولة تعزيز ثقة المودعين بالنظام المصرفي وبناء جهاز مصرفي سليم .
ثالثاً : أهداف البحث:

١- بيان دور الرقابة المصرفية في حماية حقوق المودعين .

٢- ابراز دور الودائع وأهميتها في المصارف كونها تشكل غالبية اموال المصرف

٣- بيان دور شركة ضمان الودائع وأهميتها لكلاً من المصرف وللمودعين .

رابعاً: فرضيات البحث:

أولاً - الفرضية الرئيسية الاولى : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين شبكة الامان المالي وبين حماية حقوق المودعين . وتتفرع منها الفرضيات الفرعية:

١- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تنمية الثقة في الجهاز المصرفي وبين حماية حقوق المودعين.

ب- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نظام صمان الودائع وبين حماية حقوق المودعين.

خامساً: مجتمع وعينة البحث

١- مجتمع البحث: المصارف التجارية العراقية.

٢-عينة البحث (مصرف الرشيد ،مصرف الرافدين، مصرف سومر/خاص، مصرف المتحد للاستثمار/خاص)

تم اختيار تلك المصارف بناءً على سمعتها الجيدة في السوق المصرفية وتاريخها الطويل في العمل المصرفي فضلاً عن تصنيفها العالي لدى البنك المركزي العراقي .

يتمثل مجتمع البحث هو القطاع المصرفي اما عينة البحث عدد من المصارف التجارية العاملة في العراق وسيتم اخذ عينة من هذه المصارف استنادا الى الاساليب الاحصائية المعتمدة في هذا المجال.

سادسا: حدود البحث:

١-الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث بالمصارف التجارية العامة والخاصة العاملة في بغداد. والمتمثلة بمصرف الرشيد والرافدين ومصرف سومر ومصرف المتحد للاستثمار).

٢-الحدود الزمانية : تشمل الحدود الزمانية للبحث بالسنوات ٢٠٢٠ الى ٢٠٢١.

سابعا: منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في تناول مشكلات البحث وثبات فرضياته لتحقيق اهداف البحث، وسيتم تناول المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي للبحث من خلال تحليل اجابات عينة الدراسة على الاستبانة استنادا الى الاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل الاجابات وتفسير النتائج..

ثامنا: اساليب جمع البيانات المعلومات:

١-الجانب النظري:

المراجع والدوريات العربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث المتمثلة بالكتب العربية والاجنبية، والأطاريح والرسائل والبحوث، والمجلات العلمية، والقوانين والتعليمات واللوائح، وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

٢-الجانب العملي :

أ- تم الاعتماد على استمارة الاستبانة.

ب- المقابلات.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

١ - دراسة: (الاعرجي،علي:٢٠٠٩).

دور شبكة الامان المالي في تنمية الثقة في الجهاز المصرفي

عنوان الدراسة	اهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الامان المالي (دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني): رسالة ماجستير
الاهداف	١- الوقوف على الملامح والتفاصيل الخاصة بتنظيم ضمان الودائع والعوامل المؤثرة فيها. ٢- الوقوف على اهم المعالم اللازمة لتبني انشاء نظام ضمان الودائع . ٣- الوقوف على ابعاد شبكة الامان المالي وعلاقتها المترابطة .
الاستنتاجات	١- ان انشاء نظام ضمان الودائع سيكون له تأثير ايجابي على درجة الثقة في الجهاز المصرفي. ٢- ان نظام ضمان الودائع يساهم في تشجيع وضع اليات التعامل مع الازمات حسب طبيعتها قبل حدوثها من خلال رسم سيناريوهات بديلة.
التوصيات	١- ضرورة انشاء نظام ضمان الودائع لما له من اثر ايجابي كبير على زيادة الثقة في الجهاز المصرفي. ٢- ضرورة اهتمام سلطة النقد بتبني انشاء نظام لضمان الودائع.

٢- دراسة : (الزاير، علي حسين:٢٠١٨).

عنوان الدراسة	دور شبكة الامان المالي في الاستقرار القطاع المصرفي العراقي (بحث مقدم لكلية الادارة والاقتصاد جامعة الاسراء).
الاهداف	١- يهدف البحث الى لقاء الضوء على اهمية شبكة الامان المالي والتعرف بمكوناتها. ٢- التعرف على نظام ضمان الودائع ومدى امكانية تطبيقه في العراق.
الاستنتاجات	١- انشاء نظام التامين على الودائع من شأنه تخفيف العبء على البنك المركزي.

٢- تعد شبكة الامان المالي من الموضوعات التي اكتسبت اهمية كبيرة في الساحة المصرفية.	
١- ضرورة اهتمام البنك المركزي العراقي ببنني نظام تامين الودائع يأخذ في الاعتبار المقومات والمتطلبات اللازمة لا نشائه بما في ذلك المخاطر المصرفية كافة ٢- من المهم جدا وجود نظام ضمان الودائع في العراق لاسيما مع زيادة حجم القطاع المصرفي وتطور وتعقيد مجالات عمله وذلك بما يخفف من الازمات التي يمكن حدوثها عن طريق الرقابة على المصارف وتقييم عملها بمساعدة واشراف البنك المركزي	التوصيات

المبحث الثاني: الإطار النظري لشبكة الامان المالي:

اولا: التعريف بشبكة الامان المالي:

تحتل شبكة الامان المالي موقعا مهما على الصعيد العالمي والاقليمي بفضل اطرافها المتكاملة والشاملة، اذ تتولى مهمة الدعم والاشراف والوقاية.

ثالثا: مفهوم شبكة الامان المالي:

احتل القطاع المصرفي مكانة خاصة في النظم الاقتصادية والمالية لما له من اثر ايجابي في تهيئة المدخرات وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة مما يؤدي الى زيادة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية وارتفاع حجم المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها، فالمصارف اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف الى اخر وتشمل درجة الامان المالي احد وابرز اهداف المصارف التجارية التي تسعى الى تحقيقها وذلك لما لهذا الهدف من اهمية بالغة في جعل تلك المصارف تعمل في بيئة مصرفية امنة نسبيا وقد برزت الازمات المالية ايضا اهمية شبكة الامان المالي واحدة من

اهم التحديات التي تواجه كل من الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات المتقدمة وهو تدفق راس المال والذي ظل مريعا منذ بداية الازمة العالمية وفي الوقت الذي كانت فيه شبكة الامان المالي لم تواكب العوامة المالية والحجم المتزايد لتدفقات راس المال .ولم يكن تكن عناصرها متكاملة. حيث تطورت شبكة الامان المالي بمرور الوقت مع اجراء اصلاحات على المستوى الاقليمي والدولي وفي اعقاب الازمة المالية العالمية فان هناك دفعة جديدة لإصلاحات شبكة الامان المالي لتعزيز الوقاية من الازمات وتوفير المال الكافي عندما تقع ازمة مالية حيث توسع حجم شبكة الامان توسعا كبيرا وزيادة عدد المشاركين فيها وتقديم التمويل اللازم وعرضت وسائل جديدة لمنع الازمات و اتاحتها لمجموعة اوسع من البلد.(تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠١٧:٣).

وتعرف شبكة الامان المالي :هي مجموعة من المؤسسات والاليات التي تقدم الدعم المالي للبلدان المتضررة من الازمات المالية غالبا ما تكون ازمة عملة مصرفية او سياسية على نطاق واسع او عنصر اساسيا في الهيكل المالي الدولي والبنى التحتية للازمة لدعم التكامل المالي (Livio, 2016:4).
رابعا: اهمية شبكة الامان المالي:

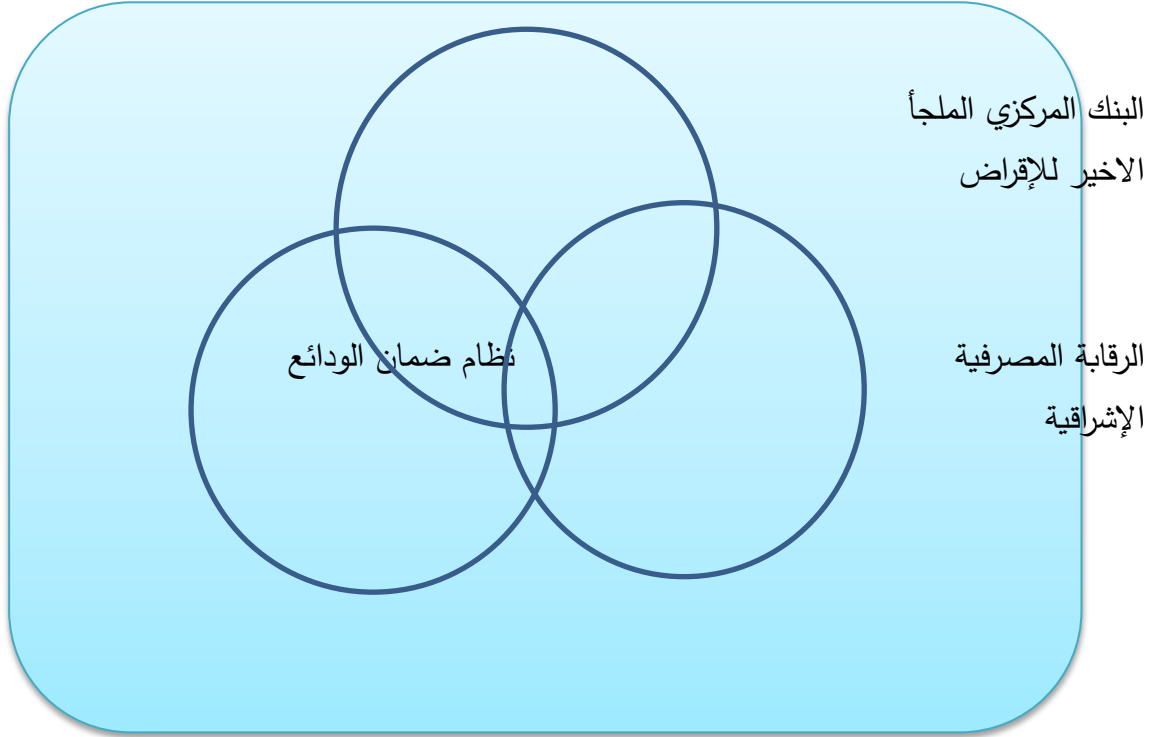
ان اهمية الامان المالي تتجلى في ثلاث جوانب...

١٠ من منظور المصرف :- من المعلوم ان ودائع العملاء هي المكون الرئيسي لموارد المصرف فضلا عن حقوق الملكية وهذه المواد تعد الركيزة الاساسية في عمل المصرف اذ تستخدم للوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية واحتياجات مصرف من المصروفات التشغيلية من ناحية اخرى ما يعني ان تهديد هذه الودائع يعد تهديدا لميزانيات هذه المصارف وبالتالي عدم قدرتها على الاستمرار(شاهين ٢٠١١:٢٥).

٢- من منظور العميل: -الامان المصرفي مهم للعملاء للاطمئنان على استرجاع ودائعهم مع العائد المتمثل بالفوائد وذلك للمحافظة على اموالهم وتوجيهها بالتوجيه الصحيح الذي يحقق لها اكبر عائد ممكن (احمد، ٢٠٠٠: ٩).

٣- من منظور الاقتصاد: -ان ثقة العملاء في المصرف ليس شانا خاص بهذا المصرف بمفرده بل هي شان عام قد يشمل هذا الانطباع اقتصاد الدولة ككل فزعزعة ثقة العملاء بمصرف معين قد يؤدي الى عزوفهم عن التعاملات المصرفية وقد ينتقل هذا الانطباع الى فئات اخرى في المجتمع (عمران، ٢٠١٥: ٨).

وتعتمد السلطات النقدية في اغلب دول العالم الى انشاء شبكة امان مالي تهدف الى حفظ الاستقرار في القطاع المصرفي، ورغم الفروقات الواسعة في تركيبة شبكة الامان المالي بين الدول المختلفة الا انها في الغالب تتكون من واحد او اكثر من المكونات الاتية ((www.iadi.org:in 12/5/2020) البنك المركزي بصفته الملجأ الاخير للإقراض (central bank as lender of last result)، قواعد التحوط والرقابة في المصارف (prudential regulation and supervision of banks)، and ونظام التأمين على الودائع (Deposit insurance system). وفيما يلي توضيح مكونات شبكة الامان المالي.



شكل رقم (١) مكونات شبكة الامان المالي

سادسا: العلاقة المترابطة بين مكونات شبكة الامان المالي:

نحاول في هذ المطلب معالجة السمات الرئيسية للعلاقة بين مكونات شبكة الامان المالي من خلال ايجاد العلاقة بين نظام ضمان الودائع والمكونات الاخرى والعلاقة المؤسسية وتبادل المعلومات بين هذه المكونات.

العلاقة بين نظام ضمان الودائع والمكونات الاخرى:

ان ضمان الودائع يعتبر من المكونات الاساسية لشبكة الامان المالي في كثير من الدول والتي تشمل ايضا اجراءات الترخيص والرقابة على المصارف وتدخل السلطة النقدية كملجأ الأخير لإقراض ،يضاف اليها مؤسسات حكومية اخرى مثل وزارة المالية التي يتزايد دورها في حالة الاعتماد على خزانة الحكومة في مواجهة الازمات (93, 2001, fsf) وتتفاوت العلاقات الداخلية بين الاطراف المشاركة في شبكة الامان بشكل ملحوظ وتنمو بنمو الوضع المالي والاقتصادي والمؤسسي للدولة ويصرف النظر عن تركيبة شبكة الامان المالي للدولة فان التعاون المستمر والتنسيق الكامل بين المكونات المختلفة الرئيسية لهذه الشبكة تعتبر المفتاح الرئيسي لفعالية نظام ضمان الودائع كما ان التصميم الجيد لها يؤدي الى تكامل النظام المالي العام ويساهم في استقرار الاقتصاد .(الاعرجي)

فعندما يتولى البنك المركزي مهمة الملجأ الاخير والاشراف المصرفي تتولى جهة اخرى مسالة ضمان الودائع لابد في هذه الحالة من تنسيق المواقف في مختلف القضايا المتعلقة بتبادل المعلومات وتحديد السلطات والمسؤوليات بشكل واضح وصريح لضمان الحفاظ على استمرارية وجود المصدقية لشبكة الامان المالي (94, 2001, fsf) فضلا عن ضرورة الوصول الى كافة المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب ضمانا للوفاء بالتزامات تجاه المودعين على ان تكون دقيقة وذات علاقة مع الاحتفاظ بالسرية اللازمة في حالات تستدعي ذلك ، ومن المفضل ان يتم تنظيم اجراءات تبادل المعلومات اما من خلال القانون او مذكرات تفاهم او اتفاقيات قانونية او مزيج من هذه الوسائل وتكوم هذه الاجراءات مفيدة من خلال ما توفره من اطر عمل عامة تحكم تنسيق الانشطة ذات الصلة بين اطراف شبكة الحماية المصرفية (الجمعية الدولية لضمان الودائع، ٢٠٠٨: ٩) .

العلاقة المؤسسية:

سبق وان تمت الاشارة الى نظام ضمان الودائع وهو من المكونات الاساسية لشبكة الامان المالي والتي تشمل ، اجراءات الترخيص والرقابة على المصارف وتدخل السلطة النقدية كمقرض (الملجأ الاخير)

يضاف إليها مؤسسات حكومية أخرى مثل وزارة المالية التي يتزايد دورها في حالة الاعتماد على خزينة الدولة في مواجهة الازمات ،وغيض النظر عن كيفية توزيع مهام حفظ الاستقرار على المؤسسات المختلفة فان التعاون بين تلك المؤسسات وبما يخدم الهدف الكلي لشبكة الأمان الأمان المالي يعد شرطاً رئيسي لفاعلية عملها.

وعلى الرغم من انه لا توجد قواعد عامة او معايير لضمان سهولة استيعاب المعلومات وسير العمل في شبكة الأمان المالي ،الا انه من الواضح ان جميع هذ الادوات لمختلفة في نطاق مؤسسة واحدة متمثلة بالبنك المركزي من شأنه ان يسهل التكامل والتنسيق وعملية تبادل المعلومات والتخطيط المشترك وتعتمد فاعلية التنسيق على وضوح الهيكل المؤسسي للبنك المركزي .فضلا عن ان انشاء النظام تحت اطار البنك المركزي سوف يسهم في تخفيض مصاريف التشغيل وتجنب مصاريف تأسيس عالية.(Basel,2001:19)

تبادل المعلومات:

يعد تبادل المعلومات احد اكثر الامور حيوية في طبيعة العلاقات بين نظام ضمان الودائع المصرفية والأعضاء والاطراف الاخرين المشاركين في شبكة الأمان حيث يتم تحديد نوعية المعلومات التي يتم تبادلها اما بواسطة القانون او اتفاقيات رسمية او غير رسمية .على سبيل المثال في كندا فقد كان هناك متطلبات شرعية لا قرار تبادل كافة انواع المعلومات بين نظام ضمان الودائع وسلطة الرقابة المصرفية (iadi,2004:10) ، واعتماد على ذلك فان هذه المعلومات تعد ضرورية لاحتساب اقساط التأمين ولتعويض المودعين في الوقت المناسب وبشكل كفؤ عندا يتطلب الامر ذلك ، وتتضمن هذه المعلومات حجم الايداعات الفردية المؤمن عليها تتفاوت من قبل نظم ضمان الودائع في الاوقات الطبيعية عنها في الاوقات وجود الازمة (iadi, 2006:9)

وبالتالي تبادل معلومات لمختلف الاطراف المشتركة في شبكة الامان المالي ضروري من اجل خلق نظام ضمان ودائع فعال ،ولتحقيق ذلك يقتضي الامر منح هذه الاطراف الصلاحيات الكافية للحصول على هذه المعلومات وضمن تدققها بشكل كافي وفي الوقت المناسب (fsf,2001:94).

الاطار العام لحماية حقوق المودعين:

اولا: نظام ضمان الودائع كأساس لحماية حقوق المودعين:

نظام ضمان الودائع هو نضام تم أنشائه لحماية المودعين من فقدان ودائعهم المؤمنة في حالة عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين ويوفر ضمانا ماليا بموجبه لا يخسر المودعون جميع اموالهم في حالة فشل البنك (EMILY,2019:3). ولابد من الحديث عن الضمانات التي يقدمها هذا النظام من خلال شركة ضمان الودائع رغبتا من مشرعنا في تعزيز ثقة المودعين في المجال البنكي باعتباره اهم روافد الاقتصاد الوطني فقد عزز هذا المجال بضمانات تكفل من جهة حماية المصرف الذي يعاني من صعوبات مالية قد تؤدي الى التصفية من جهة ومن جهة ثانية الى حماية المودعين وفي حالة وقوع المصرف في تصفية جاء ضمان الودائع في شكل صندوق جماعي لضمان الودائع البنكية. وتمارس شركات الودائع الاشراف على البنوك من وجهة نظر اخرى كأثرء للودائع المصرفية وتأييد تامين الودائع بمثابة استقرار في الاقتصاد ومن خلال دورها في تعزيز الثقة العامة في المصارف من خلال حماية الاموال في حسابات الودائع وتؤمن شركات ضمان الودائع هذا الهدف عن طريق الوقوف على استعداد دائم في جميع الاوقات لضمان سلامة الودائع المصرفية كذلك من ضمن انشطتها الإشرافية مواجهة الحالات التي تهدد الثقة في المصارف (RANDAIL ,no year:699) ان التطرق إلى الضمانات القانونية التي تمكن للمودع من استرداد ودائعه لا يجد اهمية في حماية مصالح المودع فقط بل يعد ضروريا لاستقرار نظام ضمان الودائع المصرفية لحماية حقوق المودعين، وعليه الزم المشرع المصارف التجارية المشاركة في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية تحسبا للالزامات او حتى

الحالات التي يتعذر فيها التوفر المالي للوديعة المودعة لدى البنك (وازو ، ٢٠١٢ : ٣٤٤) وعليه يجب ان نتطرق الى عمل وتنظيم شركات ضمان الودائع كونها توضح آلية عمل شبكة الامان المالي .
ثنيا :مفهوم مؤسسة ضمان الودائع :

تعد مؤسسة ضمان الودائع نظم حديثة العهد نسبيا لأنها انشئت نتيجة لالزامات المالية التي تعرضت لها الدول في عقد الثمانينات وازدادت اهميتها في الدول الاوربية وبعض الدول العربية على حد سواء وتهدف مؤسسة ضمان الودائع بالدرجة الأولى الى حماية مودعي المصارف بضمانات كافية في حالة افلاسها او تعثرها على عكس المصارف الحكومية التي تكون لها ضمانات وهي مساعدة الدولة في حالة تعرضها الى المخاطر في الازمات المالية

لذا فان انشاء شركات تضمن أموال المودعين يصبح امر لا بد منه في هذه الحالة وهذا ما جاء به نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ الصادر عن مجلس الوزراء العراقي .
وعليه يمكن تعريف شركات ضمان الودائع: بأنها الية وضعها المشرع من اجل تعويض المودعين في حالة عجز مؤسسة الائتمان عن ردها لا صاحبها مع الاحتفاظ بحقه في الرجوع على مؤسسة الائتمان بأدائها للمودعين (اليازدي، ٢٠١٦: ٢١).

وتعرف مؤسسة الضمان بانها (نظام تتجمع فيه المؤسسات المالية (المصارف) مع بعض لتأسيس شركة التأمين وضمان الودائع حيث تقوم هذه المؤسسات المالية الاعضاء في النظام، بوضع السياسة الخاصة، بالنظام وذلك بحكم انهم من يقومون بالدفع للنظام لتمويله وفي حال اذا ما تعرض احد اعضاء هذا النظام الى ازمة مالية فان هذا النظام سرعان ما يتدخل لا يجاد الحل المناسب ويقوم بتمويل تكاليف هذا الفشل ويقوم بالدفع للمودعين اذ ما الزم الامر (عبد الحميد : ٢٠٠٢ : ٧٩)

وبصيغة اخرى فان مؤسسة ضمان الودائع المصرفية تسهم فيها الدول وجميع المصارف العاملة في الدولة حيث ما تتقاضاه المؤسسة من المصارف هو الذي يحدد نسبة من مجموع الودائع في

المصرف على مختلف انواعها وتقوم الدولة بدفع مبالغ اخرى يتم ايداعها وضمها الى صندوق الضمان داخل المؤسسة ولا تكون المبالغ المالية متراكمة جامدة دون زيادة او نقصان بل تستطيع الدولة ان تستثمرها في مشاريع معينة تعود على الدولة وعلى المصارف المساهمة وعلى لصندوق بالفائدة (ناجي، ٢٠١٦: ١٠٢).

سادسا: مصادر تمويل شركات ضمان الودائع:

تتكون مصادر تمويل مؤسسة ضمان الودائع كما هو في مسودة فروع شركة ضمان الودائع العراقية (وليد عيدي، ٢٠١٢: ٥) وكما نصت على المادة خامسا من نظام ضمان الودائع.

١- بدل التأمين الشهري:

وهي اقساط التأمين السنوية التي تدفعها المصارف الاعضاء لقاء قيام الشركة بالتأمين على ودائعهم من خطر الافلاس ويدفع هذا التقسيط في بداية كل عام وفقا لرصيد ودائع المصرف (المادة ٥ / اولا).

٢- عوائد استثمار اموال الشركة :سواء بشكل ودائع لدى المصرف ،او استخدامها لشراء ادوات الدين العام المحلي من سندات الحكومة ،او حوالات الخزينة او شراء الاسهم الجديدة(المادة ٥ / ثانيا).

٣-اي منح مالية تقدم للشركة بموافقة مجلس ادارتها على ان تستحصل الموافقة الرسمية لها: التي تحصل عليها من المصارف او المؤسسات المالية لتدعيم جهودها في تحقيق استقرار النظام المالي او المصرفي (المادة ٥/ثالثا)..

ان المشرع العراقي الزم جميع المصارف (عدا المستثناة منها وفق نظام الضمان) ان تساهم في شركات ضمان الودائع (المادة ٤ من نضام ضمان الودائع العراقي رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ وان تساهم في تمويله بصورة منتظمة بدفع اشتراكات وفق الشروط المحددة.

وهذا الاشتراك يتمثل ببديل تأمين شهري يبلغ دينار عن كل (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار من مبلغ الودائع الخاضعة للضمان لدى المصرف (المادة ٥ من نضام ضمان الودائع العراقي رقم (٣) لسنة ٢٠١٦).

سابعا: كيفية تعويض المودعين من شركة ضمان الودائع:

لبيان كيفية تعويض المودعين من طرف صندوق ضمان الودائع المصرفية ينبغي اولا تحديد الحالات التي يصبح الصندوق ملزما بالتدخل بتعويض المودعين وتحديد قائمة المستفيدين من التعويض ثم بعد ذلك ينبغي اتباع الاجراءات التي تنص عليها نظام ضمان الودائع المصرفية لدفع المبالغ المالية للمودعين التي تكون ودائعهم مشمولة بالضمان، في حدود المبلغ الاقصى المحدد من طرف مجلس النقد والقرض (ضيوفاي ٢٠١٩: ٢٠٧).

حيث يتم تعويض المودعين وفق المادة ١٣ اولا من نظام ضمان الودائع العراقي المرقم (٣) لسنة ٢٠١٦ تدفع الشركة تعويضات عن الودائع لدى المصارف المساهمة وفق الاتي :-

١- المبالغ التي تكون (١٠٠٠٠٠٠٠٠) مائة مليون دينار فاقل نسبة التعويض تكون (٥١ %) واحد وخمسون بالمئة

٢- المبالغ التي تزيد عن (١٠٠٠٠٠٠٠٠) مائة مليون دينار يكون نسبة التعويض (٢٥ %) خمسة وعشرون بالمئة.

وقد اجاز المشرع للبنك المركزي العراقي تغيير النسب المذكورة في الفقرة اولا من المادة ١٣ تبعا للظروف الاقتصادية والوضع الاقتصادي للشركة. (المادة ١٣- ثانيا من نضام ضمان الودائع العراقي).
ثامنا: ادارة وتيسير شركة ضمان الودائع:

لما كانت شركة ضمان الودائع المصرفية تأخذ شكل شركة مساهمة لذا فهي تخضع لمجموعة من القواعد المصرفية ،اضافة الى قانون الشركات ،وان كانت تختلف عن باقي الشركات التجارية في بعض الاحكام وهذا لطابعها الخاص ومنة فلا اختلاف عن بقية الشركات المساهمة(بعوش،٢٠١٢:١٠٧).
١-الهيئة العامة:-

تعتبر الهيئة العامة السلطة العليا في شركة ضمان الودائع لا نها تمثل مالكي راس المال في الشركة ولها صلاحيات واختصاصات كبيرة حيث ان المالكين لا يتقيدون في الحضور الى اجتماعات الهيئة العامة والتصويت فيها على تملك مقدار من اسهم الشركة ، اسنادا الى نص المادة (٨٥) من قانون الشركات العراقي النافذة (على ان تتكون الهيئة العامة من جميع اعضاء الشركة)، فالهيئة العامة في الاساس تمثل مجموع مالكي اسهم الشركة (كوماني ، ٢٠١١، ٢٢٤).

ان المشرع العراقي قد جعل العضوية في هذه الشركات اجباري بالنسبة الى جميع المصارف العاملة في العراق استنادا الى النص المادة (٣-اولا) والتي قضت بان تكون ("تكون مساهمة المصارف العراقية براس مالها وجوبيا")، في حين ان بعض التشريعات المقارنة جعلت العضوية في مؤسسات ضمان الودائع اختيارية بالنسبة الى المصارف كما هو الشأن بالنسبة لكل من المشرع الارجنطيني والكندي والتركي والهندي والانكليزي (www.bank fsudn.org.com:1/10/2020).

٢- مجلس الادارة :-

يمارس مجلس الادارة الاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في قانون المصارف العراقي المرقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون الشركات العراقي النافذ ووفقا للمادة (١٠) من نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦.

ويتكون مجلس ادارة الشركة المساهمة المختلطة من ٧ اعضاء اصليين يتم اختيارهم على النحو التالي :-
١- عضوان يمثلان قطاع الدولة يتم تعيينهم بموجب قرار من الوزير او وكيل الوزير المختص بالقطاع الذي تعود له الشركة، مالم تتجاوز حصة قطاع الدولة في راس مال الركة المختلطة في تاريخ تعيين العضوين ٥٠% خمسين بالمائة من راس مال الشركة وفي حال ه يقوم الوزير المختص بالقطاع الذي تعود الية الشركة بتعيين ثلاث اشخاص في مجلس ادارة الشركة يمثلون قطاع الدولة.

٢- خمسة اعضاء م خارج قطاع الدولة يمثلون حامللي الاسهم وينتخبون من قبل الجمعية العمومية للشركة، مالم تكن حصة قطاع الدولة في الشركة المختلطة في وقت التعين قد تجاوزه ٥٠% خمسين بالمائة من راس مال الشركة، وفي هذه الحالة يعين اعضاء الجمعية العمومية اربعة اشخاص من خارج قطاع الدولة يمثلون المساهمين في الشركة .

٣- يكون لمجلس الادارة في الشركة المساهمة المختلطة سبعة اعضاء احتياط يختارون بالطريقة وبالنسب المقررة لاختيار الاعضاء الاصليين.

الشروط الواجب توافرها في عضوية مجلس ادارة الشركة (المادة ١٠٦-أ) من قانون الشركات النافذ):-

١- ان يكون متمتع بالشخصية القانونية

٢- ان لا يكون ممنوعا من عضوية مجلس الادارة حسب قانون او قرار الصادر من جهة مختصة

٣- ان يكون مالكا لما لا يقل عن الف سهم.

٣- المدير المفوض :-

يجب ان يكون المدير المفوض ذو خبرة في الامور المالية والصيرفة أو القانونية وحاصلا على شهادة جامعية اولية في الاقل ومتفرغا لأعمال الشركة وهذا ما نصت عليه المادة (١١) من نظام (٣) لسنة ٢٠١٦ بالإضافة الى ما ينص عليه قانون المصارف وقانون الشركات من شروط وصلاحيات واختصاصات وغيرها من الاحكام.

٤- مراقب الحسابات :-

حيث يتم تعيين مراقب للحسابات من قبل الهيئة العامة في الشركة (المادة ١٠٢ من قانون الشركات النافذ) مجاز من قبل الجهة المختصة لمزاولة اعمال ورقابة الحسابات وذلك بعد ان تستحصل الشركة الموافقة من الجهة الرقابية العليا وهي البنك المركزي العراقي لتدقيق ومراجعة الحسابات سنويا لمدة لا تزيد عن خمس سنوات وتم التشديد من قبل المشرع على الدور الاساسي لمراقب الحسابات بإبلاغ البنك المركزي

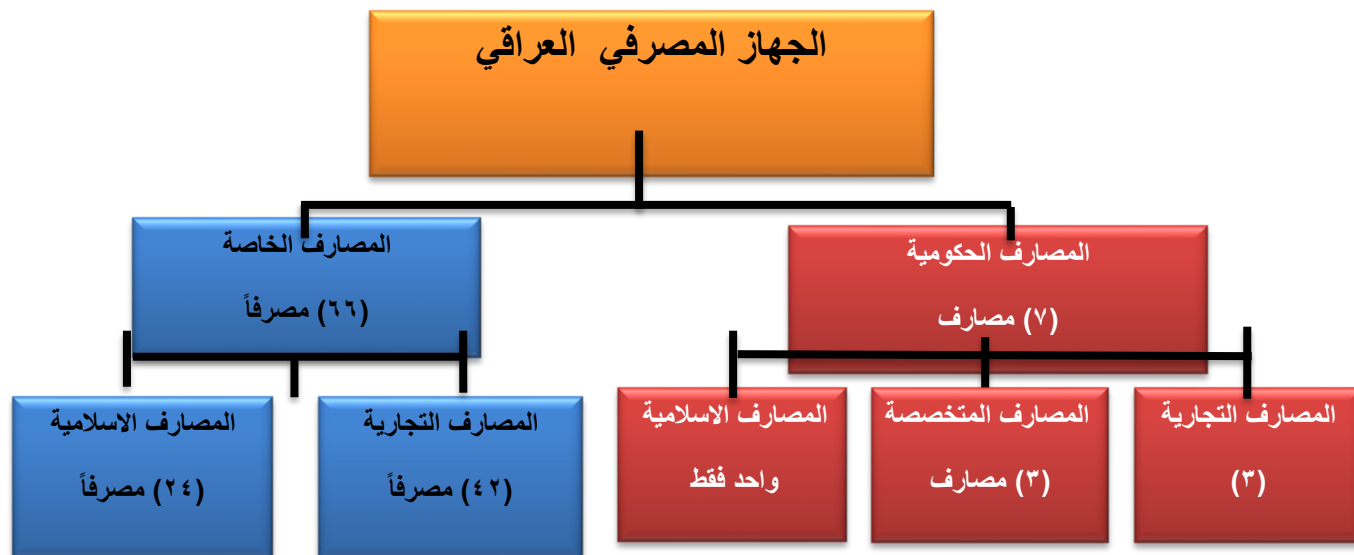
تحريريا عن اي نقص في العمليات التي تقوم بها الشركة ، ويكون الزاما على مراقبة الحسابات في حالة وجود اخطاء جوهرية او مخالفة قانونية ان يتم ذكرها في التقرير فيما اذا كانت مخالفة للقانون ام لا وتعتبر احد الاجراءات الاحترازية التي يقوم بها البنك المركزي للوقوف على نشاطات الشركة الحقيقية. وتجدر الاشارة الى ان المشرع العراقي قد لزم شركة ضمان الودائع بتزويد البنك المركزي بما يلي بموجب المادة (١٢-ثانيا) من النظام :-

- ١- حسابات الشركة الفصلية.
- ٢- الحسابات الختامية المصدقة من قبل مراقب حسابات مجاز.
- ٣- المعلومات الدورية المطلوب منها عن اعمالها وفق النماذج المقرر من البنك المركزي خلال المدة والأجال المحددة منها.
- ٤- اي تغيير يطرأ على مقر الشركة او الرئيس او اي من فروعها داخل العراق.

المبحث الثالث: الاطار العملي:

اولا: هيكل الجهاز المصرفي

يتألف الجهاز المصرفي العراقي من البنك المركزي والمصارف التجارية ومن أبرزها مصارف ذو الملكية الحكومية وهي مصرف الرافدين ومصرف والرشيد ومصرف العراقي للتجارة وأيضاً المصارف المتخصصة ومن أبرزها المصارف الزراعية والصناعية والعقارية وأيضاً مجموعة من المصارف الخاصة التجارية والإسلامية المحلية والأجنبية منها، وعليه فإن الجهاز المصرفي العراقي يتكون من طيف واسع من المؤسسات التي تزاوّل العمل المصرفي، بوصفها جهات وسيطة ما بين المدخرون والمستثمرون، الأمر الذي يضع صانع القرار النقدي في مسؤولية كبيرة من أجل ضبط مناسيب السيولة وتحقيق الاستقرار النقدي، والشكل أدناه يوضح هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام ٢٠١٩.



شكل (٣) يوضح هيكل الجهاز المصرفي العامل في العراق لسنة ٢٠١٩.

ثانياً: عرض نتائج الاستبانة وتحليلها

اولاً- التكرارات والنسب المئوية ومؤشر الاهمية النسبية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف واتجاه عينة البحث لفقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي- تنمية الثقة في الجهاز المصرفي.

وكانت النتائج كما موضحة في الجداول كالآتي:-

جدول (١) تكرارات والنسب المئوية لفقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي- تنمية الثقة في الجهاز المصرفي

دور شبكة الامان المالي في تنمية الثقة في الجهاز المصرفي

مؤشر الاهمية النسبية	لا أنتق تتماً		لا أنتق		محايد		انتق		أنتق تماماً		المحور الاول - شبكة الامان المالي - تنمية الثقة في الجهاز المصرفي	ت
	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار		
88.6	0	0	0.0	0	6.2	5	44.4	36	49.4	40	تساهم شبكة الامان المالي في تقليل المخاطر التي تهدد المودعين في الظروف الحرية	25
85.9	0	0	3.7	3	8.6	7	42.0	34	45.7	37	تعمل شبكة الامان المالي على فرض غرامات وعقوبات على المصارف في حال حدوث خلل في العمل المصرفي من شأنه ان يعرض اموال المودعين الى الخطر	26
87.7	0	0	1.2	1	13.6	11	30.9	25	54.3	44	تساهم شبكة الامان المالي على زيادة عدد المودعين وقبالهم لأيداع اموالهم في المصارف	27

دور شبكة الامان المالي في تنمية الثقة في الجهاز المصرفي

28	تقلل شبكة الامان المالي من التأثير السلبي لمخاطر عجز السيولة لدى المصارف	31	38.3	42	51.9	6	7.4	2	2.5	0	0	85.2
29	تساهم شبكة الامان المالي في تنمية الوعي الادخاري لدى المودعين مما يعكس بدوره على قدرة الجهاز المصرفي	40	49.4	31	38.3	8	9.9	1	1.2	1	1.2	86.7
30	تعمل شبكة الامان المالي على تغيير السلوك الادخاري بين المدخرين بشكل عام وخاصة من يحتفظون بأموالهم خارج الجهاز المصرفي	38	46.9	25	30.9	14	17.3	3	3.7	1	1.2	83.7
31	تؤدي شبكة الامان المالي الى جذب المزيد من ودائع الزبائن المقيمين داخل العراق الذين يحتفظون بودائعهم ومدخراتهم	44	54.3	24	29.6	9	11.1	3	3.7	1	1.2	86.4

دور شبكة الامان المالي في تنمية الثقة في الجهاز المصرفي

											لدى مصارف خارج العراق		
	87.4	1.2	1	3.7	3	7.4	6	32.1	26	55.6	45	32	وجود شبكة الامان المالي يساعد المواطنين المقيمين خارج العراق على تحويل مدخراتهم وودائعهم الى المصارف العاملة في العراق
	85.7	0	0	3.7	3	11.1	9	38.3	31	46.9	38	33	تقلل شبكة الامان المالي من المشاكل التي تقف حاجز على جذب المزيد من الودائع الى الجهاز المصرفي
	88.4	0	0	1.2	1	11.1	9	32.1	26	55.6	45	34	تقلل شبكة الامان المالي من المخاطر المرتبطة بودائع الزبائن الى ادنى مستوى
	87.2	1.2	1	3.7	3	7.4	6	33.3	27	54.3	44	35	تؤدي شبكة الامان المالي الى تحقيق الميزة التنافسية للمصارف في استقطاب الودائع
		1	5	3	23	٩,٥	90	٣٦,٥	327	50	446		الكلي

من الجدول (١) اعلاه

نلاحظ ان نسبة (٥٠%) من عينة البحث كانت آرائهم ان فقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي - تنمية الثقة في الجهاز المصرفي أتفق تماماً ، وان نسبة (٣٦,٥%) من عينة البحث كانت آرائهم ان فقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي - تنمية الثقة في الجهاز المصرفي أتفق، وان نسبة (٩,٥%) من عينة البحث كانت آرائهم ان فقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي - تنمية الثقة في الجهاز المصرفي محايد، وان نسبة (٣%) من عينة البحث كانت آرائهم ان فقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي - تنمية الثقة في الجهاز المصرفي لا أتفق، وان نسبة (١%) من عينة البحث كانت آرائهم ان فقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي - تنمية الثقة في الجهاز المصرفي لا أتفق تماماً.

ونلاحظ من خلال مؤشر الاهمية النسبية ان اغلب فقرات تنمية الثقة في الجهاز المصرفي هي مؤثرة وابرز ثلاث فقرات التي تمتلك اكثر مستوى اهمية هي

١- الفقرة الخامسة والعشرون (تساهم شبكة الامان المالي في تقليل المخاطر التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة.) حيث تمتلك اعلى اهمية نسبية (٨٨,٦).

٢- الفقرة الرابعة والثلاثون (تقلل شبكة الامان المالي من المخاطر المرتبطة بودائع الزبائن الى أدنى مستوى.) حيث تمتلك اهمية نسبية (٨٨,٤).

٣- الفقرة السابعة والعشرون (تساهم شبكة الامان المالي على زيادة عدد المودعين واقبالهم لإيداع اموالهم في المصارف.) حيث تمتلك اهمية نسبية (٨٧,٧).

في حين الفقرة التي تمتلك اقل اهمية نسبية بين الفقرات هي الفقرة الثلاثون (تعمل شبكة الامان المالي على تغيير السلوك الادخاري بين المدخرين بشكل عام وخاصة من يحتفظون بأموالهم خارج الجهاز المصرفي.) حيث تمتلك اهمية نسبية (٨٣,٧).

جدول (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف واتجاه عينة البحث المحور

الاول - شبكة الامان المالي - تنمية الثقة في الجهاز المصرفي

ت	المحور الاول - شبكة الامان المالي - تنمية الثقة في الجهاز المصرفي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اتجاه عينة البحث
25	تساهم شبكة الامان المالي في تقليل المخاطر التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة	4.45	0.59	13.33	أُتفق تماماً
26	تعمل شبكة الامان المالي على فرض غرامات وعقوبات على المصارف في حال حدوث خلل في العمل المصرفي من شأنه ان يعرض اموال المودعين الى الخطر	4.31	0.77	17.94	أُتفق تماماً
27	تساهم شبكة الامان المالي على زيادة عدد المودعين واقبالهم لأيداع اموالهم في المصارف	4.38	0.77	17.53	أُتفق تماماً
28	تقلل شبكة الامان المالي من التأثير السلبي لمخاطر عجز السيولة لدى المصارف	4.26	0.70	16.50	أُتفق تماماً
29	تساهم شبكة الامان المالي في تنمية الوعي الادخاري لدى المودعين مما يعكس بدوره على قدرة الجهاز المصرفي	4.33	0.81	18.61	أُتفق تماماً
30	تعمل شبكة الامان المالي على تغيير السلوك الادخاري بين المدخرين بشكل عام وخاصة من يحتفظون بأموالهم خارج الجهاز المصرفي	4.19	0.94	22.36	أُتفق
31	تؤدي شبكة الامان المالي الى جذب المزيد من ودائع الزبائن المقيمين داخل العراق الذين يحتفظون بودائعهم ومدخراتهم لدى مصارف خارج العراق	4.32	0.91	20.97	أُتفق تماماً

دور شبكة الامان المالي في تنمية الثقة في الجهاز المصرفي

32	وجود شبكة الامان المالي يساعد المواطنين المقيمين خارج العراق على تحويل مدخراتهم وودائعهم الى المصارف العاملة في العراق	4.37	0.87	19.95	أُتفق تماماً
33	تقلل شبكة الامان المالي من المشاكل التي تقف حاجز على جذب المزيد من الودائع الى الجهاز المصرفي	4.28	0.81	18.93	أُتفق تماماً
34	تقلل شبكة الامان المالي من المخاطر المرتبطة بودائع الزبائن الى ادنى مستوى	4.42	0.74	16.72	أُتفق تماماً
35	تؤدي شبكة الامان المالي الى تحقيق الميزة التنافسية للمصارف في استقطاب الودائع	4.36	0.87	19.95	أُتفق تماماً
	الكلي - تنمية الثقة في الجهاز المصرفي	4.33	0.61	14.17	أُتفق تماماً
	المحور الاول - شبكة الامان المالي	4.37	0.51	11.68	أُتفق تماماً

يشير الجدول (٢) السابق الى أن

١- المتوسط الحسابي لمجموع فقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي- تنمية الثقة في الجهاز المصرفي تتجه صوب (أُتفق تماماً) من وجهة نظر عينة البحث حيث كان الوسط الحسابي (٤,٣٣) والانحراف المعياري (٠,٦١) ومعامل اختلاف (١٤,١٧).

٢- حيث كانت الفقرة الخامسة والعشرون (تساهم شبكة الامان المالي في تقليل المخاطر التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة.) تمتلك أكبر وسط حسابي (٤,٤٥) وانحراف معياري (٠,٥٩) وكان اتجاه عينة البحث صوب (أُتفق تماماً).

٣- في حين كانت الفقرة الثلاثون (تعمل شبكة الامان المالي على تغيير السلوك الادخاري بين المدخرين بشكل عام وخاصة من يحتفظون بأموالهم خارج الجهاز المصرفي.) تمتلك اقل وسط حسابي (٤,١٩) وانحراف معياري (٠,٩٤) واتجاه عينة البحث لها صوب (أنتق تماماً).

٤- كانت الفقرة الخامسة والعشرون (تساهم شبكة الامان المالي في تقليل المخاطر التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة.) تمتلك اقل معامل اختلاف (١٣,٣٣).

٥- كانت الفقرة الثلاثون (تعمل شبكة الامان المالي على تغيير السلوك الادخاري بين المدخرين بشكل عام وخاصة من يحتفظون بأموالهم خارج الجهاز المصرفي.) تمتلك أكبر معامل اختلاف (٢٢,٣٦).

١- المتوسط الحسابي لمجموع فقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي تتجه صوب (أنتق تماماً) من وجهة نظر عينة البحث حيث كان الوسط الحسابي (٤,٣٧) والانحراف المعياري (٠,٥١) ومعامل اختلاف (١١,٦٨).

وبناءً على ما تم ذكره من خلال الجداول (١) (٢) يمكن القول

١- تعد شبكة الامان المالي واحدة من الاساليب التي تنمي ثقافة الايداع لدى الزبائن وتعزز الثقافة المصرفية .

٢- تعد شبكة الامان المالي احد الوسائل التي تساعد على تغيير هاجس الخوف لدى المودعين من عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين وبالتالي تزيد الوعي المصرفي وتشجع على عدم الادخار خارج المصارف .

التكرارات والنسب المئوية ومؤشر الاهمية النسبية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف واتجاه عينة البحث لفقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي - نظام ضمان الودائع. وكانت النتائج كما موضحة في الجداول كالاتي:-

جدول (٣) تكرارات والنسب المئوية لفقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي - نظام ضمان الودائع

مؤشر الاهمية النسبية	لا أتفق تماماً		لا أتفق		محايد		اتفق		أتفق تماماً		المحور الاول - شبكة الامان المالي - نظام ضمان الودائع	ت
	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار		
88.6	0	0	1.2	1	9.9	8	33.3	27	55.6	45	يؤدي انشاء نظام ضمان الودائع الى العمل على التقليل من الاثار السلبية لعدم الاستقرار السياسي والاوضاع الاقتصادية السائدة، على الجهاز المصرفي العراقي.	14
86.4	1.23	1	2.5	2	8.6	7	38.3	31	49.4	40	نظام ضمان الودائع يسهم في صياغة وتطبيق اساليب وقائية لاحتواء الازمات المالية قبل وقوعها	15
86.2	0	0	4.9	4	8.6	7	37.0	30	49.4	40	يساهم نظام ضمان الودائع في التعامل مع كل ازمة حسب طبيعتها (قبل حدوثها)	16

دور شبكة الامان المالي في تنمية الثقة في الجهاز المصرفي

											(من خلال وضع نسب بديلة لضمان الودائع المستقطعة من قبل المصارف.
89.1	0	0	0.0	0	8.6	7	37.0	30	54.3	44	17 يحد نظام ضمان الودائع من حالات القلق المصرفي لدى المودعين
86.4	0	0	0.0	0	11.1	9	45.7	37	43.2	35	18 يساهم نظام ضمان الودائع في منع أي اختلال جوهري من خلال متابعة المؤشرات المالية للمصارف
86.4	0	0	3.7	3	12.3	10	32.1	26	51.9	42	19 يساهم نظام ضمان الودائع في تعزيز الدور الرقابي على الجهاز المصرفي
86.7	0	0	4.9	4	7.4	6	37.0	30	50.6	41	20 يعمل نظام ضمان الودائع على منع انتقال أي اختلالات مالية من مصرف الى آخر.

دور شبكة الامان المالي في تنمية الثقة في الجهاز المصرفي

21	تعد شركة ضمان الودائع المصرفية الية صائبة وصفها المشرع من اجل تعويض المدعين في حالة عجز مؤسسات الائتمان	47	58.0	30	37.0	4	4.9	0	0.0	0	0	90.6
22	وجود شركة ضمان الودائع يعمل على تخفيف مخاطر الاقراض والتمويل	46	56.8	23	28.4	11	13.6	0	0.0	1	1.2	87.9
23	تساهم شركة ضمان الودائع في طمأنة المودعين وعدم سحب ودائعهم في حالات حدوث الازمات	49	60.5	20	24.7	12	14.8	0	0.0	0	0	٩٠
24	تلتزم شركة ضمان الودائع قانونا بتعويض المودعين التي تكون ودائعهم مشمولة بالنظام	47	58.0	23	28.4	9	11.1	2	2.5	0	0	88.4
	الكلي	476	53	307	٣٣,٧	90	10	16	2	2	0.3	

من الجدول (٣) اعلاه

نلاحظ ان نسبة (٥٣%) من عينة البحث كانت آرائهم ان فقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي - نظام ضمان الودائع أتفق تماماً ، وان نسبة (٣٣,٧%) من عينة البحث كانت آرائهم ان فقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي - نظام ضمان الودائع أتفق، وان نسبة (١٠%) من عينة البحث كانت آرائهم ان فقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي - نظام ضمان الودائع محايد، وان نسبة (٢%) من عينة البحث كانت آرائهم ان فقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي - نظام ضمان الودائع لا أتفق، وان نسبة (٠,٣%) من عينة البحث كانت آرائهم ان فقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي - نظام ضمان الودائع لا أتفق تماماً.

ونلاحظ من خلال مؤشر الاهمية النسبية ان اغلب فقرات نظام ضمان الودائع هي مؤثرة وأبرز ثلاث فقرات اللتي تمتلك اكثر مستوى اهمية هي

١- الفقرة الحادي والعشرون (تعد شركة ضمان الودائع المصرفية الية صائبة وصفها المشرع من اجل تعويض المدعين في حالة عجز مؤسسات الائتمان). حيث تمتلك اعلى اهمية نسبية (٦٠,٦).

٢-الفقرة الثالثة والعشرون (تساهم شركة ضمان الودائع في طمأنة المودعين وعدم سحب ودائعهم في حالات حدوث الازمات). حيث تمتلك اهمية نسبية (٩٠).

٣-الفقرة السابعة عشر (يحد نظام ضمان الودائع من حالات القلق المصرفي لدى المودعين). حيث تمتلك اهمية نسبية (٨٩,١).

في حين الفقرة اللتي تمتلك اقل اهمية نسبية بين الفقرات هي الفقرة السادسة عشر (يساهم نظام ضمان الودائع في التعامل مع كل ازمة حسب طبيعتها (قبل حدوثها) من خلال وضع نسب بديلة لضمان الودائع المستقطعة من قبل المصارف). حيث تمتلك اهمية نسبية (٨٦,٢).

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف واتجاه عينة البحث المحور الاول - شبكة الامان المالي - نظام ضمان الودائع

ت	المحور الاول - شبكة الامان المالي - نظام ضمان الودائع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اتجاه عينة البحث
14	يؤدي انشاء نظام ضمان الودائع الى العمل على التقليل من الاثار السلبية لعدم الاستقرار السياسي والاوضاع الاقتصادية السائدة، على الجهاز المصرفي العراقي.	4.43	0.72	16.32	أثقف تماماً
15	نظام ضمان الودائع يسهم في صياغة وتطبيق اساليب وقائية لاحتواء الازمات المالية قبل وقوعها	4.32	0.8٤	19.3١	أثقف تماماً
16	يساهم نظام ضمان الودائع في التعامل مع كل ازمة حسب طبيعتها (قبل حدوثها) من خلال وضع نسب بديلة لضمان الودائع المستقطعة من قبل المصارف.	4.31	0.83	19.29	أثقف تماماً
17	يحد نظام ضمان الودائع من حالات القلق المصرفي لدى المودعين	4.46	0.65	14.65	أثقف تماماً
18	يساهم نظام ضمان الودائع في منع أي اختلال جوهري من خلال متابعة المؤشرات المالية للمصارف	4.32	0.67	15.45	أثقف تماماً
19	يساهم نظام ضمان الودائع في تعزيز الدور الرقابي على الجهاز المصرفي	4.32	0.83	19.30	أثقف تماماً
20	يعمل نظام ضمان الودائع على منع انتقال أي اختلالات مالية من مصرف الى اخر.	4.33	0.82	18.96	أثقف تماماً

دور شبكة الامان المالي في تنمية الثقة في الجهاز المصرفي

21	تعد شركة ضمان الودائع المصرفية الية صائبة وصفها المشرع من اجل تعويض المدعين في حالة عجز مؤسسات الائتمان	4.53	0.59	13.10	أُتفق تماماً
22	وجود شركة ضمان الودائع يعمل على تخفيف مخاطر الاقراض والتمويل	4.40	0.82	18.58	أُتفق تماماً
23	تساهم شركة ضمان الودائع في طمأنة المودعين وعدم سحب ودائعهم في حالات حدوث الازمات	4.46	0.74	16.66	أُتفق تماماً
24	تلتزم شركة ضمان الودائع قانونا بتعويض المودعين التي تكون ودائعهم مشمولة بالنظام	4.42	0.79	17.84	أُتفق تماماً
	الكلي - نظام ضمان الودائع	4.39	0.56	17.84	أُتفق تماماً

يشير الجدول (٤) السابق الى ان

١- المتوسط الحسابي لمجموع فقرات المحور الاول - شبكة الامان المالي- نظام ضمان الودائع تتجه صوب (أُتفق تماماً) من وجهة نظر عينة البحث حيث كان الوسط الحسابي (٤,٣٩) والانحراف المعياري (٠,٥٦) ومعامل اختلاف (١٧,٨٤).

٢- حيث كانت الفقرة الحادي والعشرون (تعد شركة ضمان الودائع المصرفية الية صائبة وصفها المشرع من اجل تعويض المدعين في حالة عجز مؤسسات الائتمان). تمتلك أكبر وسط حسابي (٤,٥٣) وانحراف معياري (٠,٥٩) وكان اتجاه عينة البحث صوب (أُتفق تماماً).

- ٣- في حين كانت الفقرة السادسة عشر (يساهم نظام ضمان الودائع في التعامل مع كل ازمة حسب طبيعتها (قبل حدوثها) من خلال وضع نسب بديلة لضمان الودائع المستقطعة من قبل المصارف.) تمتلك أقل وسط حسابي (٤,٣١) وانحراف معياري (٠,٨٣) واتجاه عينة البحث لها صوب (أثقف تماماً).
- ٤- كانت الفقرة الحادي والعشرون (تعد شركة ضمان الودائع المصرفية الية صائبة وصفها المشرع من اجل تعويض المدعين في حالة عجز مؤسسات الائتمان.) تمتلك اقل معامل اختلاف (١٣,١).
- ٥- كانت الفقرة الخامسة عشر (نظام ضمان الودائع يساهم في صياغة وتطبيق اساليب وقائية لاحتواء الازمات المالية قبل وقوعها.) تمتلك أكبر معامل اختلاف (١٩,٣١).

وبناءً على ما تم ذكره في الجداول (٣) (٤) يمكن القول

- ١- ان شركة ضمان الودائع واحدة من اكثر الوسائل التي تشجع المودعين على عدم التردد في ايداع مدخراتهم لدى المصارف باعتبار تلك الشركة ضامناً للمصرف في حال حدوث أي تعثر .
- ٢- ان شركة نظام الودائع هي البديل الضامن للمصرف والتي تكون ملزمة بتعويض المودعين في حال تعثر المصرف او تلكؤه بسداد التزاماته تجاه المودعين .

ثانياً: اثبات فرضية البحث:

- اولاً- الفرضية الرئيسية الاولى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين شبكة الامان المالي - تنمية الثقة في الجهاز المصرفي وبين حماية حقوق المودعين وتتفرع منها الفرضيات الفرعية:
- ١- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تنمية الثقة في الجهاز المصرفي وبين حماية حقوق المودعين.
- ويمكن اختبار هذه الفرضية من الجدول (٥) حيث نلاحظ التالي:-

جدول (٥) الارتباط بين متغير تنمية الثقة في الجهاز المصرفي وبين متغير حماية حقوق المودعين

المتغيرات			حماية حقوق المودعين
الارتباط	القيمة الاحتمالية	المعنوية	تنمية الثقة في الجهاز المصرفي
0.78	0.004	دال احصائياً عند مستوى معنوية (٥%)	

ان قيمة الارتباط بين متغير تنمية الثقة في الجهاز المصرفي وبين متغير حماية حقوق المودعين كان (٠,٧٨) وهو ارتباط متوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (٠,٠٠٤) وهي اقل من مستوى الدلالة (٥%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية السابقة اي (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير شبكة الامان المالي - تنمية الثقة في الجهاز المصرفي وبين متغير حماية حقوق المودعين).
ب-توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نظام ضمان الودائع وبين حماية حقوق المودعين عند مستوى معنوية (٥%).

ويمكن اختبار هذه الفرضية من الجدول (٦) حيث نلاحظ التالي:-

جدول (٦) الارتباط بين متغير نظام ضمان الودائع وبين متغير حماية حقوق المودعين

المتغيرات			حماية حقوق المودعين
نظام ضمان الودائع	الارتباط	القيمة الاحتمالية	المعنوية

دال احصائياً عند مستوى معنوية (٥%)	0.003	0.86	
---------------------------------------	-------	------	--

ان قيمة الارتباط بين متغير نظام ضمان الودائع وبين متغير حماية حقوق المودعين كان (٠,٨٦) وهو ارتباط متوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (٠,٠٠٣) وهي اقل من مستوى الدلالة (٥%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية السابقة اي (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير شبكة الامان المالي - نظام ضمان الودائع وبين متغير حماية حقوق المودعين).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- ١- تعد شبكة الامان المالي احد الوسائل التي تساعد على تغيير هاجس الخوف لدى المودعين من عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين عند حدوث ازمات مالية وبالتالي تزيد الوعي المصرفي وتشجع على الادخار لدى المصارف وتنمي ثقافة الایداع لدى الزبائن وتعزيز الثقافة المصرفية
- ٢- تعد شركة ضمان الودائع المصرفية الية صائبة وضعها المشرع من اجل تعويض المودعين في حالة عجز مؤسسات، الائتمان فرضت ظهورها متطلبات البيئة الاقتصادية وزيادة الاختلالات في المصارف.
- ٣- ان انشاء شركة ضمان الودائع تحت اطار البنك المركزي سوف يسهم تخفيض مصاريف التشغيل ويضمن سهولة التنسيق الضروري وتبادل المعلومات والتخطيط المشترك بينة وبين دائرة رقابة المصارف
- ٤- ان الهدف الاساسي من نظام ضمان الودائع هو تعويض المودعين الا ان ذلك لا يشمل المودعين الذين تتجاوز ودائعهم المبلغ الاقصى.

٥- توفر الرقابة المصرفية الحماية والامان والضمان لأموال المودعين لدى المصرف من خلال الرقابة المكثفة والرقابة الميدانية للتأكد من ان المصرف يقوم بممارسة اعماله حسب القوانين والتشريعات السائدة .
التوصيات:

١- ضرورة وجود شبكة الامان المالي للحد من المخاطر ازمت مالية حادة ، فعدم وجود شبكة امان مالية مناسبة تؤدي الشائعات المتعلقة بالملاءة والسيولة لمصرف ما يعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين سيؤدي الى ازمة مالية شاملة وفي حالة وجود شبكة امان مالية سليمة ومناسبة فالثقة تميل الى ان تكون اكبر وبداية الازمات المالية تكون اقل .

٢- ضرورة حماية المودعين ويكون ذلك عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الاجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي يتعرض لها الاموال في حال عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين .

٣- من الضروري ان يكون نظام ضمان الودائع معروف ومنظم بشكل واضح ويصدر من قانون خاص لان مشروع القانون يستهدف رسم قواعد محددة وشاملة لصناعة التأمين، وان تكون التعليمات المنظمة لعمل القانون واضحة ومفهومة للمتعاملين مع المصارف والمجتمع المحلي .

٤- ضروري تبادل المعلومات لمختلف الاطراف المشتركة في شبكة الامان المالي من اجل خلق نظام ضمان ودائع فعال اما بواسطة القانون او اتفاقات رسمية او غير رسمية ،ولتحقيق ذلك يقتضي الامر منح هذه الاطراف الصلاحيات الكافية للحصول على هذه المعلومات وضمان تدفقها بشكل كافي وفي الوقت المناسب .

٥- ضروري مراجعة سقف الضمان بما يتناسب وودائع الاشخاص اي على نسبة معينة من الوديعة المعينة لان تحديد سقف واحد بالنسبة لجميع الودائع قد يؤدي الى احجام الزبائن على ايداع مبالغ تتجاوز السقف المحدد وبالتالي عدم امكانية استردادها .

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:-

- ١- نظام ضمان الودائع العراقي رقم ٣ لسنة ٢٠١٦.
- ٢- قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧.
- ٣- الاعرجي، رافت علي الاعرجي، مدى اهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الامان المالي ، ، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة، ٢٠٠٩.
- ٤- الحداد ، سليم عمر، دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء ، دراسة ميدانية من وجهة نظر العملاء المصارف التجارية في غزة فلسطين ،رسالة ماجستير،فلسطين،٢٠١٣.
- ٥- دليلة بعوش، النظام القانوني لحماية الودائع المصرفية ، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق، ٢٠١٢.
- ٦- زانية ايت وازو، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الاخطار المصرفية ،رسالة دكتوراه ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ٢٠١٢.
- ٧- شاهين وبهية ، علي عبد الله شاهين ، بهية مصباح، اثر ادارة المخاطر على درجة الامان ،مجلة كلية التجارة ،العدد الرابع- قسم المحاسبة،٢٠١١.
- ٨- ضويفي محمد ، دور نظام ضمان الودائع في حماية حقوق المودعين ٢٠١٨، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مقال منشور جولييات جامعة الجزائر، المجلد الرابع، العدد ٣٣ ، ، جامعة بليدة.
- ٩- طعمة، سهام سوادي، دور شركات ضمان الودائع المصرفية في تعويض المودعين كلية القانون ،الجامعة المستنصرية ، ، دراسة في القانون العراقي، مجلة العلوم القانونية/ كلية القانون ،جامعة بغداد العدد الاول، ٢٠١٩.
- ١٠- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة ،عملياتها وادارتها، الطبعة الاولى،الدار الجامعية،٢٠٠٢.
- ١١- عبد النبي وليد عيدي، ، شركات ضمان الودائع المصرفية ودورها في حماية الجهاز المصرفي وودائع الجمهور ،٢٠١٦.

- ١٢- كاسر ، رولا كاسر لايقه ، القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرار الاستثمار ، دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٧ .
- ١٣- ابو ساعة، ليلي ابو ساعة ، السرية في البنوك، السرية المصرفية، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، ٢٠١٠.
- ١٤- محمد كاظم ،محمد العوادي ، صفاء متعب فجه الخزاعي ، ٢٠١٩، قراءة قانونية في نظام ضمان الودائع المصرفية العرقية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ،المجلد العاشر، العدد الاول ،جامعة القادسية، العراق.
- ١٥- نبيل ،سهام نبيل ، الودائع المصرفية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خده ، كلية الحقوق ، بدون سنة النشر .
- ١٦- هدى محمد ناجي، مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، السنة الثامنة، ٢٠١٦.
- ١٧- اليازدي ، عبد العزيز اليازدي ،دور صندوق ضمان الودائع في تعويض المودعين في ضوء القانون رقم ١٢-١٠٣ الخاص بمؤسسة الائتمان، ماجستير قانون الاعمال- اكادير، العدد ١٦، ٢٠١٦مجلة منازعات الاعمال.
- ١٨- اليقي، محمد اليقي ، دور نظام حماية الودائع في استقرار النظام المصرفي، حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلق ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم العلوم الاقتصادية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.
- ١٩- احمد، عثمان بابكر احمد، نظام الودائع لدى المصارف الاسلامية ، قسم المصرفية الاسلامية والتمويل ،المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الاسلامي للتنمية ، العدد الثاني ، جدة ، السعودية ، ٢٠٠٠.

Websites:

1-<https://www.idadi.org>

٢- مصباح الطيب ، صندوق ضمان الودائع النقدية مقارنة انظمة مؤسسات ضمان الودائع المصرفية بعض الدول ، مقال منشور على الوضع الالكتروني ،

<https://www.bank fsu.co>

المراجع الاجنبية:

Thesis And Periodicals:

- 1-Asian development Bank , 2019 , ADB , venue , manadaluyong city, 1550 MetroManilla , Philippines, www.ADB. Org.
- 2-Emilyosuji, Nigeria Deposit insurance Copration Nigeria Deposit Insurance Corporation ,At the Africa Regional Committee Conference,Septemper,2019.
- 3-Fritz, B and L . muhlich .2019 Regionah Financial Arrangements in the Global Financial safety Net : the Arab Montany Fund and the Eurasian fund for Stabilization and Development . Development and change .
- 4-K.A-Randall .The Federal deposit Insurance corporation :Regulation Function And PHilosdphy.K.A.
- 5-Mccawley , p . 2017 . banking on the Future of Asia and pacific , manilla : Asian development bank
- 6-Muhlich,L .and B . fritz .2016 . safety for when ? the scattered global financial safetymet and The role of regional financial arrangements KFG working paper series 75 .Berlin : freie universitat Berlin , FB , politik -und sozialwissenschaften .
- 7-Volz , uirich volz , Toward , The Development of a Global financial safety net or a segmentation of Global financial -Architecteure ? , so AS,univerSity of London and German Development institute,2016.

